الدكتورة: علواش نعيمة

شرح
أحكام القانون التجاري الجزائري

على ضوء آخر التعديلات

الأعمال التجارية، التاجر

دار الهدى

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة 5

الفصل الأول

ماهية القانون التجاري

المبحث الأول: **نشأة وتطور القانون التجاري** 10

المطلب الأول: **القانون التجاري في العصور القديمة** 10

الفرع الأول: القانون التجاري عند المصريين والبابليين 11

الفرع الثاني: القانون التجاري عند الفنيقيين والإغريق 11

المطلب الثاني: **القانون التجاري في العصور الوسطى** 12

الفرع الأول: الأسواق الدورية 13

الفرع الثاني: الحروب الصليبية 14

الفرع الثالث : التشريع الكنسي 14

المطلب الثالث: **القانون التجاري في العصر الحديث** 15

الفرع الأول: تقنينات العصر الحديث 16

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: تطور القانون التجاري الجزائري 17

الفقرة الأولى، مرحلة الإستعمار الفرنسي 17

الفقرة الثانية، مرحلة ما بعد الإستقلال 18

المبحث الثاني: **مفهوم القانون التجاري** 18

المطلب الأول: **تعريف وخصائص القانون التجاري** 18

الفرع الأول: تعريف القانون التجاري 19

الفرع الثاني: خصائص القانون التجاري 20

الفقرة الأولى، السرعة 21

الفقرة الثانية، الإئتمان والثقة 22

المطلب الثاني: **نطاق القانون التجاري وعلاقته بالقوانين الأخرى** 24

الفرع الأول: نطاق القانون التجاري 24

الفقرة الأولى، النظرية الموضوعية 24

الفقرة الثانية، النظرية الشخصية 25

الفقرة الثالثة، تقدير النظريتين 26

الفقرة الرابعة، موقف المشرع الجزائري 26

الفرع الثاني: علاقة القانون التجاري بالقوانين الأخرى 27

الفقرة الأولى، علاقة القانون التجاري بالقانون المدني 27

الفقرة الثانية، علاقة القانون التجاري بفروع القانون العام 28

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث: **مصادر القانون التجاري** 28

المطلب الأول: **المصادر الرسمية** 29

الفرع الأول: التشريع 29

أولا، المجموعة التجارية 29

ثانيا، المجموعة المدنية 30

الفرع الثاني: العرف 30

الفرع الثالث: الشريعة الإسلامية 33

المطلب الثاني: **المصادر التفسيرية** 34

الفرع الأول: الفقه 34

الفرع الثاني: القضاء 35

الفصل الثاني

الأعمال التجارية

المبحث الأول: **تحديد العمل التجاري ونظامه القانوني** 38

المطلب الأول: **معايير التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية** 38

الفرع الأول: المعايير الموضوعية لتمييز العمل التجاري 38

الفقرة الأولى، نظرية المضاربة 39

أولا، مضمون نظرية المضاربة 39

ثانيا، الإنتقادات الموجهة لنظرية المضاربة 40

Scanné avec CamScanner

الفقرة الثانية، نظرية التداول..... 42
أولا، مضمون نظرية التداول..... 42
ثانيا، تطبيقات نظرية التداول..... 44
ثالثا، الإنتقادات الموجهة لنظرية التداول..... 45
الفقرة الثالثة، نظرية التداول بقصد المضاربة..... 45
أولا، مضمون نظرية التداول بقصد المضاربة..... 45
1: الأعمال التجارية الطبيعية..... 46
2: الأعمال التجارية بنص القانون أو العرف..... 46
ثانيا، الإنتقادات الموجهة لنظرية التداول بقصد المضاربة..... 47
الفرع الثاني: المعايير الشخصية لتمييز العمل التجاري..... 47
الفقرة الأولى، نظرية السبب..... 48
أولا، أساس نظرية السبب..... 48
ثانيا، نقد النظرية..... 48
الفقرة الثانية، نظرية المقاولة أو المشروع..... 49
أولا، أساس نظرية المقاولة..... 49
ثانيا، نقد نظرية المقاولة..... 50
الفقرة الثالثة، نظرية الحرفة..... 51
أولا، أساس نظرية الحرفة..... 51
ثانيا، نقد نظرية الحرفة..... 52

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: معيار العمل التجاري في القانون التجاري الجزائري.....53

المطلب الثاني: **نتائج التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية** 53

الفرع الأول: نظام الإختصاص.....54

الفقرة الأولى، الإختصاص النوعي 55

الفقرة الثانية، الإختصاص المحلي..... 55

الفرع الثاني: قواعد الإثبات.....57

الفقرة الأولى، القاعدة العامة في الإثبات في المواد المدنية..... 57

الفقرة الثانية، مبدأ حرية الإثبات في المسائل التجارية 58

أولا، تطبيقات المبدأ 58

ثانيا، الإستثناء الوارد على المبدأ وطبيعته..... 59

الفرع الثالث: جزاء الإلتزام.....60

الفقرة الأولى، تضامن المدينين 60

الفقرة الثانية، مهلة الوفاء أو نظرة الميسرة..... 61

الفقرة الثالثة، الإعذار..... 61

الفقرة الرابعة، إكتساب صفة التاجر..... 62

الفقرة الخامسة، الإفلاس..... 63

الفقرة السادسة، الفوائد القانونية..... 64

الفقرة السابعة، الرهن الحيازي..... 65

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: معيار العمل التجاري في القانون التجاري الجزائري 53

المطلب الثاني: **نتائج التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية** 53

الفرع الأول: نظام الإختصاص 54

الفقرة الأولى: الإختصاص النوعي 55

الفقرة الثانية: الإختصاص المحلي 55

الفرع الثاني: قواعد الإثبات 57

الفقرة الأولى: القاعدة العامة في الإثبات في المواد المدنية 57

الفقرة الثانية: مبدأ حرية الإثبات في المسائل التجارية 58

أولا: تطبيقات المبدأ 58

ثانيا: الإستثناء الوارد على المبدأ وطبيعته 59

الفرع الثالث: جزاء الإلتزام 60

الفقرة الأولى: تضامن المدينين 60

الفقرة الثانية: مهلة الوفاء أو نظرة الميسرة 61

الفقرة الثالثة: الإعذار 61

الفقرة الرابعة: إكتساب صفة التاجر 62

الفقرة الخامسة: الإفلاس 63

الفقرة السادسة: الفوائد القانونية 64

الفقرة السابعة: الرهن الحيازي 65

Scanné avec CamScanner

الفقرة الثامنة، التقادم..... 66
الفقرة التاسعة، النفاذ المعجل..... 67
المبحث الثاني: **أنواع الأعمال التجارية** 67
المطلب الأول: **الأعمال التجارية بحسب القانون**..... 68
الفرع الأول: الأعمال التجارية بحسب الموضوع أو بالطبيعة 69
الفقرة الأولى، الأعمال التجارية المنفردة..... 69
أولا، الشراء لأجل البيع..... 69
1: الشرط الأول: الشراء 70
1: 1: مدى تجارية عمليات الإنتاج الزراعي 70
1: 2: مدى تجارية عمليات الإنتاج الذهني والفني..... 74
1: 3: مدى تجارية أعمال المهن الحرة..... 76
2: الشرط الثاني: أن يرد الشراء على منقول أو عقار..... 78
3: الشرط الثالث: قصد البيع وتحقيق الربح 79
ثانيا، العمليات المصرفية وعمليات الصرف..... 82
ثالثا، عمليات السمسرة..... 83
الفقرة الثانية، الأعمال التجارية بحسب المقاولة..... 84
أولا، مفهوم المقاولة..... 84
ثانيا، تصنيف المقاولات التجارية..... 87

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الأعمال التجارية بحسب الشكل 90

الفقرة الأولى، التعامل بالسفتجة 90

الفقرة الثانية، الشركات التجارية 91

الفقرة الثالثة، الوكالات ومكاتب الأعمال 92

الفقرة الرابعة، العمليات الواردة على المحلات التجارية 92

الفقرة الخامسة، العقود التجارية المتعلقة بالتجارة البحرية والجوية 93

المطلب الثاني: **الأعمال التجارية بالتبعية** 93

الفرع الأول: أساس نظرية التبعية وشروطها 94

الفقرة الأولى، الأساس القانوني 94

الفقرة الثانية، الأساس المنطقي 95

الفقرة الثالثة، الشروط الواجب توافرها في العمل التجاري بالتبعية 95

أولا، الشرط الأول، توفر صفة التاجر في الشخص القائم بالعمل 95

ثانيا، الشرط الثاني،أن يكون العمل متعلقا بممارسة تجارية أو ناشئا عن الإلتزامات بين التجار 96

الفرع الثاني: مدى اعتبار العمل تجاري بالتبعية 97

الفقرة الأولى، معنى التبعية 97

الفقرة الثانية، نوعا التبعية 98

أولا، التبعية الموضوعية 98

ثانيا، التبعية الشخصية 99

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: تطبيقات مبدأ الإستقلال.....113

الفقرة الأولى، ما يعد تاجرا.....113

أولا، مستاجر المحل التجاري.....113

ثانيا، الوكيل بالعمولة.....114

ثالثا، مدير الشركة الشريك المتضامن.....114

رابعا، التاجر المستتر والتاجر الظاهر.....114

الفقرة الثانية، ما لا يعد تاجرا.....115

أولا، العمال والمستخدمون.....115

ثانيا، الوكيل العادي.....116

ثالثا، مدير الشركة الشريك غير المتضامن.....116

رابعا مدير الشركة غير الشريك.....116

المطلب الثاني: إمتهان العمل التجاري.....117

الفرع الأول: محل المهنة.....117

الفقرة الأولى، تمييز الحرفي عن التاجر.....118

الفقرة الثانية، عناصر المهنة.....120

أولا، الإعتياد.....121

ثانيا، القصد.....121

الفرع الثاني: إثبات المهنة.....122

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: **أهلية الإتجار** 123

الفرع الأول: كامل الأهلية 123

الفرع الثاني: التاجر القاصر المرشد 126

الفرع الثالث: المرأة المتزوجة 127

المبحث الثاني: إلتزامات التاجر المهنية 128

المطلب الأول: **مسك الدفاتر التجارية** 128

الفرع الأول: أهمية الدفاتر التجارية والأشخاص الملزمون بمسكها 128

الفقرة الأولى، أهمية الدفاتر التجارية 128

الفقرة الثانية، أنواع الدفاتر التجارية 130

أولا، الدفاتر الإلزامية 130

1: دفتر اليومية 130

2: دفتر الجرد 131

ثانيا، الدفاتر الإختيارية 132

1: دفتر الأستاذ 132

2: دفتر الصندوق أو الخزانة 132

3: دفتر المبيعات والمشتريات 132

4: دفتر الأوراق التجارية 133

الفقرة الثالثة، الأشخاص الملزمون بمسكها 133

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: تنظيم الدفاتر التجارية وجزاء عدم مسك أو عدم انتظامها وحجيتها في الإثبات 134

الفقرة الأولى، تنظيم الدفاتر التجارية وجزاء عدم مسكها أو عدم انتظامها 134

أولا، تنظيم الدفاتر التجارية ومدة الإحتفاظ بها 134

ثانيا، جزاء عدم مسك الدفاتر التجارية أو عدم انتظامها 135

1: الجزاءات المدنية 135

2: الجزاءات الجزائية 136

الفقرة الثانية، حجية الدفاتر التجارية في الإثبات 137

أولا، حجية الدفاتر التجارية ضد التاجر 137

ثانيا، حجية الدفاتر التجارية لمصلحة التاجر 137

1: حجية الدفاتر التجارية بين تاجرين 138

2: حجية الدفاتر التجارية على غير التاجر 139

ثالثا، تقديم الدفاتر التجارية إلى القضاء 140

1: الإطلاع الجزئي 140

2: الإطلاع الكلي 141

المطلب الثاني: **الإلتزام بالتسجيل في السجل التجاري** 143

الفرع الأول: ماهية السجل التجاري 144

الفقرة الأولى، نشاة وتطور السجل التجاري 144

Scanné avec CamScanner

أولا، نشاة السجل التجاري 144
1: نظام السجل التجاري في القانون الفرنسي 145
2: نظام السجل التجاري في القانون الألماني..... 146
الفقرة الثانية، مفهوم السجل التجاري..... 147
أولا، تعريف السجل التجاري 147
1: نموذج مستخرج السجل التجاري..... 148
2: الجهة المكلفة بمسك الدفاتر التجارية 148
3: الهدف من التسجيل في السجل التجاري..... 149
ثانيا، تطور إصدار قانون السجل التجاري في الجزائر..... 150
1: المرحلة الأولى: نظام السجل التجاري منذ الإستقلال إلى غاية 1990..... 150
2: المرحلة الثانية: نظام السجل التجاري بعد 1990 150
الفقرة الثالثة، الطبيعة القانونية للسجل التجاري..... 153
الفقرة الرابعة، تقدير نظام السجل التجاري الجزائري..... 155
الفرع الثالث: الأشخاص الملزمون بالتسجيل في السجل التجاري وموانع التسجيل فيه 155
الفقرة الأولى، الأشخاص الملزمون بالتسجيل في السجل التجاري 156
الفقرة الثانية، موانع التسجيل في السجل التجاري..... 157
أولا، الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جزائية..... 157
ثانيا، الأشخاص الموجودون في حالة تناف 157

Scanné avec CamScanner

الفرع الرابع: الأنشطة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري 158

الفرع الخامس: أنواع التسجيل في السجل التجاري 159

الفقرة الأولى، القيد في السجل التجاري 160

الفقرة الثانية، التعديل في السجل التجاري 160

الفقرة الثالثة، الشطب من السجل التجاري 161

الفرع السادس: إجراءات التسجيل في السجل التجاري 161

الفقرة الأولى، إجراءت القيد في السجل التجاري 161

الفقرة الثانية، إجراءت التعديل في السجل التجاري 164

الفقرة الثالثة، إجراءات الشطب في السجل التجاري 164

الفرع السابع: أثار التسجيل في السجل التجاري 166

الفرع الثامن: الجزاءات المترتبة عن عدم التسجيل في السجل التجاري 168

الفقرة الأولى، الجزاءات المدنية 168

الفقرة الثانية، الجزاءات الإدارية 169

الفقرة الثالثة، الغرامات المالية 169

قائمة المراجع 171

الفهرس 177

Scanné avec CamScanner

هذا الكتاب

يعتبر القانون المدني الأصل الذي تستمد منه مختلف فروع القانون الخاص إذ ينظم كافة الروابط بين مختلف الأفراد بينما يقتصر القانون التجاري على تنظيم روابط معينة تحكم طائفة معينة من الأعمال القانونية هي الأعمال التجارية وطائفة معينة من الأشخاص هم التجار سواء كانوا أفراد طبيعية أو أشخاص معنوية، ولذلك يعرف القانون التجاري تقليديا بأنه ذلك الفرع من القانون الخاص الذي يحكم حرفة التجارة وينظم الأعمال التجارية، فهو يتناول بالتنظيم إذن مجموعة خاصة من الروابط القانونية هي تلك العلاقات الناتجة عن القيام بالأعمال التجارية ويحكم فئة محدودة من الأشخاص هي طائفة التجار.

كل هذه المواضيع سنتناولها بالدراسة والتحليل في هذا الكتاب على النحو الآتي:

أولا / مفهوم القانون التجاري بمعنى تعريفه وتحديد خصائصه ونطاقه ومصادره وعلاقته بالقوانين الأخرى مرورا بنشأته لما لها من أهمية في تحديد ماهيته

ثانيا / الأعمال التجارية من حيث ضوابط وأهمية التمييز بين الأعمال المدنية والأعمال التجارية وأنواعها.

ثالثا / نظرية التاجر من حيث شروط اكتساب صفة التاجر والتزاماته، من حيث الالتزام بمسك الدفاتر التجارية والتسجيل في السجل التجاري وفق آخر التعديلات القانونية.

ISBN 978-9947-76-154-0

Scanné avec CamScanner